ندوة موسعة حول افاق تطور القطاع الصناعي في العراق

عقدت دائرة التخطيط الصناعي في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ندوة موسعة حول ابرز المعوقات التي يواجهها القطاع الصناعي في العراق وافاق تطوره خلال المرحلتين الحالية والمقبلة.
وشارك في الندوة عدد من المسؤولين الحكوميين والخبراء والمتخصصين وممثلي منظمات مجتمع الاعمال العراقي.
وافتتح الندوة الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط والتعاون الانمائي بكلمة اوضح فيها طبيعة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي بعد ان ورث تركه ثقيلة من الاعباء عن النظام السابق، فضلاً عن جوانب التخلف التي شملت مناحي عمل المشاريع الصناعية كافة، وبضمنها تدني مستوى كفاءة الاداء والتقادم وتردي الاستخدامات التكنولوجية البعيدة عن مواكبة التطورات التي شهدها العالم في المجال الصناعي.
وبعد ان حدد الدكتور الحافظ طبيعة المهمات التي ينبغي التصدي لها من اجل عودة الحيوية للقطاع الصناعي، اكد على ضرورة ان يسهم القطاع الخاص بدور مميز في هذا المضمار، كما ان المستثمرين العراقيين عليهم ان يؤدوا واجبهم تجاه تطوير الصناعة، فيما ينتظر العراق الاسهامات التي يمكن ان يقدمها الاستثمار الاجنبي المباشر في اقامة المشاريع الصناعية التي تستقطب اعداداً من العاطلين عن العمل وتحرز التقدم التكنولوجي في البلاد.
هذا وجرت مناقشة مستفيضة لورقة العمل الاساسية والمحاور الرئيسة الستة التي غطت موضوعات غاية في الاهمية لدعم وتطوير قدرات القطاع الصناعي في العراق.

❖ورقة العمل

ارتبط نشوء الصناعة الحديثة في العراق تاريخياً بالقطاع الخاص الذي تولى ومنذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ إنشاء عدد من الصناعات الاستهلاكية المعتمدة على مواد محلية، وبشكل خاص المواد الزراعية، أما دور الدولة في تلك المرحلة فكان دوراً غير مباشر من خلال تقديم المحفزات في التشريعات المتلاحقة المتعلقة بالرسوم الكمركية وقوانين تشجيع الاستثمار الصناعي.
كما لعبت الاستثمارات الاجنبية خلال فترة الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي دوراً مهما في انشاء وتطوير عدد من الصناعات الاستهلاكية المهمة، كصناعة التمور والسكاير وحلج الاقطان وطحن الحبوب والصوابين والصناعات الجلدية والمنسوجات القطنية والصوفية والصناعات الانشائية، حيث ساهمت هذه الاستثمارات في إنشاء مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وتصفية النفط.
وبازدياد موارد الدولة ودخولها بشكل مباشر خلال فترة الخمسينيات (مرحلة مجلس الاعمار) وما بعدها والتطورات التي استجدت على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد قيام ثورة عام ١٩٥٨، فقد بدأ القطاع الصناعي العام يأخذ بالتوسع التدريجي، وجاءت قرارات التاميم في عام ١٩٦٤ التي شكلت انعطافة كبيرة في مسيرة التنمية الصناعية حيث ارست دعائم القطاع العام في الصناعة وهمشت دور القطاع الصناعي الخاص الذي دخل مرحلة جديدة يشوبها التخوف والتردد مما دفعه الى اقتصار نشاطه على الصناعات الصغيرة ذات الكلف الاستثمارية الواطئة والمستويات التكنولوجية البسيطة والمردودات المالية السريعة مستفيداً في ذلك من الحوافز والامتيازات التي وفرتها له قوانين تشجيع الاستثمار الصناعي المتعاقبة، وسياسة الحماية التي وجدت طريقها الى التطبيق عام ١٩٦١ وما بعده.
ادت هذه الاستثمارات الى اقامة قاعدة صناعية متنوعة تضم عدداً كبيراً من الصناعات ذات الحجوم الكبيرة في الفروع الصناعية المختلفة وتوظف ما يربو على (٣٠٠) الف شخص (بضمنها مشاريع التصنيع العسكري) لتساهم بأكثر من (٩٠٪) من مجمل التكوين الراسمالي الثابت في القطاع الصناعي.
غير ان هذه الصناعات قد تميزت في غالبيتها بانخفاض كفاءتها الاستثمارية والانتاجية ولأسباب عديدة اضافة الى معاناتها من العديد من المشكلات والمعوقات والتي يمكن تلخيصها بالآتي:
- قدم التجهيز الآلي والمستوى التكنولوجي.
- وجود الاختناقات في بعض الوحدات الانتاجية وتوقف بعض الخطوط الانتاجية.
- التوقفات الكثيرة في خطوط الانتاج بسبب انخفاض كفاءة الصيانة وشحة قطع الغيار.
- الفائض الكبير في الايدي العاملة.
- ارتفاع كلف الانتاج.
- تدني نوعية المنتجات.
- انخفاض نسب الانتفاع من الطاقات الانتاجية والى مستويات متدنية جداً في البعض منها.
- تردي كفاءة الاداء بشكل عام.

اما بالنسبة للصناعات في القطاع الخاص، فان واقعها ليس بافضل من واقع الصناعات في القطاع العام، اضافة الى انها كانت اكثر تأثراً بظروف ونتائج الحصار الاقتصادي وسياسة الاقتصاد المركزي الموجه، ويمكن ارجاع أسباب تخلف هذا القطاع الى عدد كبير من الاسباب منها:
- عدم وضوح سياسة الدولة ازاء القطاع الخاص.
- عدم استقرار التشريعات.
- صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع اسعار الفائد على القروض.
- هيمنة سياسة الاقتصاد المركزي الموجه والذي خلق مناخاً وبيئة غير مشجعة للاستثمار.
- حرمان القطاع الخاص من موارد الدولة من العملة الاجنبية.
- ضعف النظام المصرفي الذي تهيمن عليه الدولة واقتصار نشاطه على العمليات المصرفية التقليدية.
- غياب السوق المالية الفاعلة وسوق العملة الاجنبية وعدم استقرار اسعار الصرف.
- أن المعالجات التي وفرتها الدولة لمعالجة مشكلات القطاع الخاص كانت معالجات جزئية ولم تكن ضمن إطار مؤسسي شامل يوفر حالة من الاستقرار ووضوح الرؤيا المستقبلية للقطاع الخاص.

مما تقدم يمكن الاستنتاج بان المرحلة الراهنة قد ورثت واقعاً صناعياً يتسم بالتخلف ومكبل بالعديد من المشكلات والمعوقات التي تحد من نشاطه وقدرته على العمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بـ:
- حرية التجارة.
- اعتماد آليات السوق والمعايير الاقتصادية في تخصيص الموارد بدلاً من الإجراءات الإدارية التي كانت تعتمد في السابق في ظل سياسة التخطيط المركزي.
- تقليل الدعم، وربما الغاؤه في بعض النشاطات الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاطات الإنتاجية والخدمية.
- فسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.
- ايلاء القطاع الخاص الدور القيادي في عملية التنمية.

أن الاتجاهات الجديدة في السياسة الاقتصادية والتحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق تتطلب وبدون شك بناء إطار مؤسسي شامل وأجراء أصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وإعادة النظر بالقوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية وتوفير شروط الاندماج مع الاقتصاد العالمي.
ولغرض تحديد الاتجاهات العريضة لإستراتيجية التنمية الصناعية والسياسات الصناعية للمرحلة القادمة، نعرض المحاور الرئيسة لهذه الاتجاهات آملين أن تحظي بما تستحقه من مناقشات وبما يساعد في رسم وبلورة التوجهات المستقبلية للقطاع الصناعي.

❖المحاور الرئيسة

١- برنامج إعادة الإعمار للمشاريع الصناعية:
أ- أولوية المشاريع المشمولة بالبرنامج.
ب- التحديد المسبق لكفاءة المشاريع المشمولة بالبرنامج (التقييم للاحق).
٢ خصخصة الصناعات المملوكة للدولة:
أ- الصناعات الاستخراجية (عدا استخراج النفط).
ب- الصناعات التحويلية (عدا تصفية النفط والغاز).
ج- تصفية النفط والغاز.
د- الطاقة الكهربائية.
هـ- أولوية الصناعات التي يقترح شمولها بالخصخصة.
و- أساليب الخصخصة:
- التمليك الكلي للقطاع الخاص.
-التمليك الجزئي (بيع جزء من أسهم الشركات العامة).
-خصخصة إدارات الشركات وأنظمة عملها.
-عرض أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية.
ز-المشكلات والمعوقات التي تجابه عملية الخصخصة:
-فائض العمالة.
-قدم التجهيز الآلي والمسلك التكنولوجي.
-الاختناقات في بعض الخطوط الانتاجية.
ح-متطلبات ومهام التطوير لمرحلة ما بعد الخصخصة.
ط- تحديد المراحل لعملية الخصخصة.
٣- تطوير قدرات القطاع الصناعي الخاص وتكييف نشاطه على وفق السياسة الاقتصادية الجديدة ودور الدولة في هذا المجال:
أ- أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في توليد الدخول وفرص العمل:
ب- المشكلات التي تعاني منها الصناعات في القطاع الخاص.
ج- الصناعات المتوقفة وإمكانيات إعادة تشغيلها.
د- توفير القروض المبرمة:
-دور المصارف المتخصصة.
-دور المصارف التجارية.
-دور الصندوق الاقتصادي والاجتماعي.
هـ-قوانين تشجيع الاستثمار الصناعي.
و- توفير البنى التحتية (المجمعات الصناعية، الطاقة الكهربائية، الاتصالات.....).
ز- التدريب وبناء القدرات الفنية والتنظيمية.
٤— السياسات الاقتصادية:
أ- السياسات المالية:
-تطوير النظام المصرفي.
-تطوير السوق المالية وسوق النقد الأجنبي ودورها في توفير التمويل وكفاءة تخصيص الموارد.
-سعر الصرف.
-أسعار الفائدة.
ب-الاستثمار الاجنبي.
ج- السياسات التجارية:
-الحماية.
-تأثيرات اتفاقيات التجارة الحرة وتحرير التجارة الخارجية على الصناعة العراقية.
-الاعفاءات الضريبية والحوافز الصناعية.
٥-ستراتيجية التصنيع للمرحلة القادمة:
أ-ستراتيجية إحلال الواردات.
ب-ستراتيجية تشجيع الصادرات.
ج- دور الدولة في التنمية الصناعية.
ج- تصفية النفط والغاز.
د- الطاقة الكهربائية.
٦-تحسين نوعية الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.
أ-البحث والتطوير.
ب- تيسير سبل الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الفنية.
ج-تراخيص الإنتاج.
د-تطبيق المواصفات والرقابة على نوعية الإنتاج.
هـ-تطوير نظم الإدارة في الشركات الصناعية المملوكة للدولة.

صندوق النقد الدولي يعترف بالحكومة الانتقالية المؤقتة

اعترف صندوق النقد الدولي رسميا بالحكومة الانتقالية العراقية، كما اعلن في بيان.
واوضح البيان (بالاستناد الى المعلومات المتوفرة حول وضع الحكومة العراقية الانتقالية بصفتها عضوا في الصندوق، فان صندوق النقد الدولي بات الان في وضع يمكنه من التعامل مع الحكومة الانتقالية باعتبارها حكومة عراقية).
وما زال يتعين على العراق دفع حوالى ٨٠مليون دولار الى صندوق النقد الدولي.وكان المتحدث باسم الصندوق توماس داوسون قال الاسبوع الماضي ان الصندوق يمكن، بعد دفع هذه المتأخرات، ان يستأنف برامجه للمساعدة المالية للعراق.
واوضح الصندوق ان البرنامج الاول الذي يمنح في اطار المساعدة الطارئة للبلدان الخارجة من ازمات، يمكن ان يتضمن منح حوالى ٨٥٠ مليون دولار.
ويفترض ان يؤدي الاعتراف بالحكومة الجديدة الى فتح الطريق امام تعيين مندوب عن الصندوق في بغداد.
يذكر ان العراق عضو في صندوق النقد الدولي منذ ٢٧كانون الاول ١٩٤٩.

(اضراب عن الهاتف المحمول) للمطالبة بتخفيض الرسوم

دعت جمعيات ونقابات مهنية الى مقاطعة الهاتف المحمول في ١٥تموز، وذلك لدفع الحكومة الى تخفيض رسومه التى تعد من الاعلى في العالم.
وقال زهير برو، رئيس جمعية حماية المستهلك التي تنظم هذه الحملة، لوكالة فرنس برس ان (جميع المستخدمين مدعوون الى اغلاق هاتفهم المحمول من منتصف ليل الاربعاء الى منتصف ليل الخميس).
واضاف (يجب على جميع مستخدمي الهاتف النقال المشاركة في هذه الحملة التي ستضيع على الدولة عائدات بقيمة ٨،٢ مليون دولار عن يوم واحد)، كما توقع (تصعيدا في حال رفضت الحكومة).
واعلنت حوالى خمسة عشر هيئة دعمها لهذا التحرك، من بينها غرفة الصناعة والتجارة والمجلس النسائي واتحاد التجار اضافة الى تنظيمات ونقابات للصحافيين والمحررين والاطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين.
وتطالب جمعية برو بتسعير الاتصال بالثانية وليس بالدقيقة وبخفض التعرفة بنسبة ٣٠٪، وبخفض تعرفة المكالمات الليلية بنسبة ٥٠٪، والغاء الاشتراك الشهري الذي تبلغ قيمته ٢٥دولار، بالاضافة الى خفض اسعار خطوط المكالمات المدفوعة مسبقا واطالة مدة تشغيلها.
واضاف (ان التكلفة في لبنان هي الاعلى في المنطقة وعلى الارجح في العالم. اذا اطفأتم هاتفكم في لبنان لمدة شهر فان الامر سيكلفكم مع ذلك ٣٧ دولارا في لبنان في الوقت الذي سيكلفكم هذا الامر ١٢ دولارا في الاردن و٧،١١ دولارا في سوريا، ٥،٨ دولارا في قبرص و٥،٥ دولارا في مصر والامارات العربية المتحدة).
وبحسب جمعيته، فان ٥٠٠ دقيقة اتصال تكلف في لبنان ١٢١ دولارا في لبنان، مقابل ٦٥ في سوريا و٦٦ في الاردن و٤٧ في قبرص و٤٢ في مصر و٣٩ في الامارات.
وقال برو (اجرينا مفاوضات مع وزارة الاتصالات لمدة سبعة اشهر وتوصلنا الى مشروع اتفاق ارسل الى مجلس الوزراء لكن تم رفضه لسوء الحظ).
يوجد في لبنان ٨٥٠ الف خط هاتف محمول، تديرهم شركة الاتصالات الكويتية (ام تي سي)، الشركة الالمانية (ديتيكوم) اللتان تدفع كل منهما في المقابل اربعة ملايين دولار للدولة شهريا.
واشار برو الى (ان الشبكة تجلب للحكومة ٨٠٠ مليون دولار سنويا لتغطية عجز موازنتها) البالغ ثلاثة مليارات دولار.

البنك العربي ينفي ادعاءات بتمويل (الإرهاب)

نفى البنك العربي الذي يعد احد ركائز الاقتصاد الاردني، بشدة تقارير الصحافة الاميركية التي تتهمه بتسهيل وصول الاموال من السعودية الى (ارهابيين) فلسطينيين او عائلاتهم.
وقال شكري بشارة المسؤول التنفيذي البارز في البنك لوكالة فرانس برس (اننا نعتبر جميع هذه التقارير لا اساس لها من الصحة).
واضاف ان (هذه الاتهامات جميعها غير صحيحة ولا اساس لها كما ان البنك لم يشارك ابدا عن معرفة باية نشاطات يمكن ان تؤدي الى العنف).
وكانت تقارير الصحافة الاميركية ذكرت ان عائلات اميركيين قتلوا في هجمات في اسرائيل والاراضي الفلسطينية رفعت قضية للحصول على تعويض بقيمة ٥٧٨ مليون دولار اميركي من البنك العربي بسبب مساعدته (للارهاب الفلسطيني) على حد تعبيرهم.
وقال بشارة انه (حتى اليوم، لم نتلق اي اشعار من المحكمة).
واضاف (اننا نعتبر هذه القضية في حالة رفعها قضية تافهة وسنتمكن من الدفاع عن انفسنا اذا ما رفعت ضدنا).
وجاء في بيان اصدره فرع البنك العربي في نيويورك انه (طبقا للعديد من تقارير الاعلام، فقد تم رفع قضية في وقت متاخر الجمعة امام محكمة اميركية تمثل المنطقة الشرقية من نيويورك).
واضاف البيان ان القضية تزعم ان (البنك العربي قام بطريقة او باخرى بنقل اموال بطريقة غير مناسبة من السعودية الى الارهابيين وعائلاتهم).
واوضح (انه لا احد في البنك العربي او ممثليه القانونيين اطلعوا على الشكوى بعد الا ان التاكيدات الاساسية هي غير صحيحة بتاتا وغير مسؤولة على الاطلاق).
وجاء في البيان ان (البنك العربي مؤسسة مالية عالمية تنال الاعجاب (..) وتلتزم بالقوانين التزاما شديدا).
واوضح بشارة ان (مسالة المدفوعات تخضع لتنظيمات كثيرة في الولايات المتحدة وفلسطين وفي كل بلد يعمل فيه البنك).
وتتهم عائلات الضحايا البنك بتبييض اموال سعودية مخصصة لعائلات منفذي هجمات انتحارية وغيرها من الاموال المخصصة لفصائل فلسطينية وتحويلها الى دولارات في فرعه في منهاتن.
وقالت صحيفة نيويورك تايمز في موقعها على الانترنت انه جاء في القضية ان البنك العربي (فتح حسابات لتمرير الاموال من منظمة تديرها الحكومة السعودية واللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس الى جماعتين فلسطينيتين مسلحتين على الاقل هما حركة (المقاومة الاسلامية) حماس وحركة الجهاد الاسلامي).
واضافت انه طبقا للقضية فان البنك (ساعد الارهاب بدفع تامينات على الحياة لاقارب المفجرين الانتحاريين).
ويعتبر البنك العربي ركيزة للاقتصاد الاردني كما انه مؤسسة مالية هامة في الشرق الاوسط تاسس في الثلاثينات على يد رجل الاعمال الفلسطيني عبد الحميد شومان.
وامر البنك المركزي الاردني العام الماضي (بتجميد اية تعاملات) حالية او مستقبلية مع ست شخصيات قيادية من حماس وخمس جمعيات خيرية ترتبط بها.

المحضرون القضائيون في موسكو يطلقون اجراءات الحجز على شركة(يوكوس)

اطلق المحضرون القضائيون اجراءات الحجز والمصادرة في حق مجموعة (يوكوس) النفطية لتحصيل المتأخرات الضريبية المتوجبة على الشركة وقدرها ٤،٣ مليارات دولار، وفق ما اعلنت وزارة العدل الروسية.وقال الناطق باسم الشركة النفطية الكسندر شادرين في تصريح اوردته وكالة (انترفاكس) ان ممثلين عن الدولة حضروا الى مكاتب شركة (ام-ريستر) المسؤولة عن سجلات يوكوس المالية وكانوا يقومون بعد الظهر بعمليات تفتيش وتدقيق.
واوضحت الوزارة في بيان ان (الجهاز الفدرالي للمحضرين القضائيين باشر الاجراءات التنفيذية لتحصيل مبلغ يفوق ٩٩ مليار روبل متوجب على الشركة النفطية يوكوس ليزانية الدولة).وافادت الوزارة ان يوكوس (امهلت خمسة ايام للامتثال طوعا، باشر بعدها المحضرون القضائيون في مدينة موسكو التنفيذ القسري) للحكم القضائي.قالت الوزارة ان (مسؤولين في مجموعة من المؤسسات التي تحتفظ بسجلات سندات شركة يوكوس ويملكون معلومات حول اصولها يتحتم عليهم الافصاح عنها بطلب من المحضرين) رفضوا الامتثال.
وتابعت وزارة العدل انه (تم بالتالي فتح تحقيق جنائي بتهمة اعاقة تنفيذ حكم قضائي). وقد امهل القضاء الشركة النفطية الاولى الروسية في الاول من تموز خمسة ايام لتسديد الرسوم الضريبية المتوجبة عليها ومجموعها ٤،٣ مليارات دولار لسنة ٢٠٠٠، والا تم تجميد حساباتها او بيع اصولها.
كذلك قدمت وزارة الضرائب طلبا لتحصيل المبلغ ذاته من المتأخرات الضريبية للعام ٢٠٠١، فيما المح المدعي العام الروسي فالنتين اوستينوف الى ان عمليات تصحيح ضريبي اخرى ستجري للسنوات التالية.
والشركة متخلفة ايضا عن تسديد قروض لمصارف غربية وتتجه نحو التصفية اذا لم يتم التوصل الى حل بالتفاوض بهذا الصدد.

ارتفاع عدد المسافرين عبر مطار دبي

ذكرت وكالة انباء الامارات ان عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي خلال الاشهر الستة الاولى من العام ٢٠٠٤ ارتفع الى ١٠،٤ ملايين مسافر اي بزيادة ٢٧٪ مقارنة بالعام السابق.
واوضحت الوكالة ان (احدث احصائية صادرة عن دائرة الطيران المدني في دبي اظهرت ان اجمالي المسافرين عبر المطار خلال النصف الاول من هذه السنة ارتفع الى ١٠،٤ ملايين مقارنة مع ٨،٨١ ملايين في الفترة نفسها من العام الماضي).
واشارت الى ان ذلك يشكل زيادة نسبتها ٧٢٪.
واضافت ان حجم الشحن في مطار دبي الدولي سجل ارتفاعا بلغ ٧،١٢٪ الى ٥٣٥ الف طن مقابل ٤٣٩ الف طن العام الماضي بينما بلغ عدد الرحلات الجوية ٥٩٧٤٩ رحلة مقارنة مع ٩٩٧٠ رحلة خلال الفترة نفسها من العام الماضي اي بزيادة ٥،٨١٪ .
ونقلت الوكالة الاماراتية عن رئيس دائرة الطيران المدني في دبي احمد بن سعيد آل مكتوم قوله ان (توقعاتنا لاستقبال ستين مليون مسافر في ٢٠١٠ اصبحت قريبة المنال بفضل معدلات النمو الجيدة التي يشهدها اقتصاد دولة الامارات وتطور مركز دبي على خارطة التجارة والسياحة العالميتين).
يذكر ان دائرة الطيران المدني في دبي تستثمر نحو ١٥ مليار درهم (نحو ١،٤ مليارات دولار) في اضخم مشروع لتوسيع مطار دبي الدولي يفترض ان يتم انجازه في ٢٠٠٦.

تمويل المرحلة الثانية من مشروع مشترك للغاز

وقع (كونسورسيوم) من البنوك الاردنية والمصرية اتفاقا قيمته ١٦٠مليون دولار لتمويل مشروع لمد خط الغاز بين البلدين.
ويتوزع القرض البنكي على (٩٠) مليون دولار تمثل حصة البنوك الاردنية وعلى راسها بنك الاسكان للتجارة والتمويل، و٥٠ مليون دولار حصة الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي، وهي شركة حكومية، و٢٠ مليون دولار حصة البنوك المصرية.
وذكرت وكالة الانباء الاردنية ان وزير الطاقة والثروة المعدنية عزمي خريسات والسفير المصري محمد حجازي وكبار المسؤولين المصرفيين حضروا حفل التوقيع.
وسيستخدم القرض لتمويل المرحلة الثانية من مشروع خط الغاز الذي شارك كل من العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني والرئيس المصري حسني مبارك في افتتاحه.
ويبلغ طول هذا الجزء الجديد من خط انابيب الغاز ٩٢٢ كلم وسينقل الغاز الطبيعي المصري من ميناء العقبة الاردني الى محطة توليد الطاقة في رحابة (شمال الاردن) بحلول عام ٢٠٠٦.
والشهر الماضي اعلن نائب رئيس بنك الاستثمار الاوروبي فيليب دو فونتين فيف ان البنك منح قرضا قيمته ١٠٠ مليون يورو الى شركة غاز مصر لتمويل تمديد خط انابيب غاز الى الاردن.
ويطلق على هذا المشروع اسم خط الغاز العربي ويهدف على المدى البعيد الى نقل الغاز الطبيعي المصري الى محطة تكرير الزهراني في جنوب لبنان وميناء بانياس السوري على البحر المتوسط ثم في مرحلة لاحقة الى قبرص وتركيا عام ٢٠٠٦.
وكانت المرحلة الاولى من الخط شملت بناء انبوب تحت الماء لنقل الغاز المصري من طابا المصرية الى العقبة عبر البحر الاحمر.

زيادة النفقات العسكرية للهند حوالى ١٨٪

اعلن وزير المالية الهندي (بالانيابان شيدامبارام) في عرض مشروع الميزانية للسنة المالية التي تنتهي في ٢٠٠٥، ان الهند ستزيد نفقاتها العسكرية بنسبة ١٩،١٧٪ لتبلغ ٧٧٠مليار روبية (٣٧،١٦ مليار دولار).
واضاف (شيدامبارام) ان الزيادة اصبحت (ضرورية) بسبب تخصيصات نفقات الدفاع في الاعوام الماضية وبناءًا على برنامج الشراء الهائل للقوات المسلحة.
ولم تتعد النفقات العسكرية ٣٥٦ مليار روبية العام الماضي.